

**الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي**

**البيانات المالية الموحدة**

**31 ديسمبر 2019**

البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

---

الصفحة	المحتويات
2-1	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة
	<b>البيانات المالية الموحدة</b>
3	بيان صافي الموجودات الموحد
5 - 4	بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد
6	بيان التدفقات النقدية الموحد
65 - 8	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

## تقرير مدققي الحسابات

إلى  
السادة أعضاء مجلس الإدارة  
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي  
المنامة - مملكة البحرين

## تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") والشركات التابعة لها (مجتمعة "المجموعة") والتي تتكون من بيان صافي الموجودات الموحد كما في 31 ديسمبر 2019، وبيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2019، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤلياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية)، وقد استوفينا مسؤلياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

### تأكيد موضوع

نلفت الانتباه إلى إيضاح رقم (2) حول البيانات المالية الموحدة والذي يشير إلى العجز الاكتواري غير الممول كما في 31 ديسمبر 2019 والذي بلغ 14,479 مليون دينار بحريني (2018: 14,379 مليون دينار بحريني)، والإجراءات التي تتخذها الهيئة لتقليص هذا العجز. إن رأينا المهني غير معدل بهذا الخصوص.

### مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

تقرير مدققي الحسابات إلى السادة أعضاء مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (بتبع)

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تتجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.


إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق، وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء أعمال التدقيق، بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.


**كي بي ام جي**

كي بي ام جي فخرو  
رقم قيد الشريك 83  
8 سبتمبر 2020

2018	2019	ايضاح	
			<b>الموجودات</b>
854,861	726,214	11	أرصدة وودائع لدى البنوك
201,161	193,953	12	ذمم اشتراكات التأمين الإجتماعي المدينة
53,137	54,009	13	ذمم مدينة أخرى ومصروفات مدفوعة مقدماً مزاياء التأمين الإجتماعي:
56,256	47,874	14	أرصدة الخدمة السابقة والإفتراضية
21,403	17,097	15	قروض المشتركين في نظام التقاعد
181,318	181,171	16	قروض استبدال المعاش
			استثمارات في أوراق مالية:
1,613,450	1,763,362	17	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
377,525	450,817	18	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
61,690	10,568	19	أدوات دين بالتكلفة المطفأة
176,063	222,610	20	استثمارات في شركات زميلة ومشروع مشترك
259,836	274,092	21	استثمارات عقارية
2,588	7,960	22	معدات وأثاث
<b>3,859,288</b>	<b>3,949,727</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات</b>
30,797	38,901	23	مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
30,797	<b>38,901</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>3,828,491</b>	<b>3,910,826</b>		<b>صافي الموجودات</b>
			<b>تتمثل في:</b>
3,826,887	3,853,887		حقوق المشتركين
(1,380)	53,548	35	احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية
3,825,507	<b>3,907,435</b>		<b>مجموع صافي الموجودات المنسوبة لصناديق المشتركين</b>
2,984	3,391	35	حصص غير المسيطرة
<b>3,828,491</b>	<b>3,910,826</b>		

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في 8 سبتمبر 2020 ووقعها بالنيابة عنه:

  
إيمان مصطفى المرابطي  
الرئيس التنفيذي

  
محمود هاشم الكوهجي  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

بيان التغيرات في صافي الموجودات الموحد  
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بالآلاف الدنانير البحرينية

2018	2019	ايضاح
556,818	578,931	24
13,152	8,713	25
569,970	<b>587,644</b>	
(568,098)	<b>(732,595)</b>	26
(5,202)	(8,637)	33
(3,330)	<b>(153,588)</b>	
91,850	421,485	27
(15,862)	(15,087)	31
72,658	<b>252,810</b>	
572	45,992	35
(7,501)	6,786	35
(47)	6	20
(6,976)	<b>52,784</b>	
1,774	2,150	35
134	15	20
1,908	<b>2,165</b>	
(5,068)	<b>54,949</b>	
(2,387)	4,576	35 ، 20
-	(230,000)	43
65,203	<b>82,335</b>	
3,763,288	3,828,491	
3,828,491	<b>3,910,826</b>	

إيمان مصطفى المرابطي  
الرئيس التنفيذي

محمود هاشم الكوهجي  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

## الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي

### بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

بآلاف الدنانير البحرينية

2018	2019	إيضاح
72,658	252,810	الأنشطة التشغيلية
2,261	2,901	التغير في صافي الموجودات قبل الدخل الشامل الآخر
7,739	(291,654)	تعديلات : استهلاك
(463)	(1,486)	صافي التغير في حركة القيمة العادلة على استثمارات مدرجة بالقيمة
(846)	-	العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(26,438)	(28,580)	28 إطفاء استثمارات أدوات دين
(65,499)	(63,695)	30 ربح من استبعاد شركة زميلة
(26,858)	(27,115)	20 دخل ارباح الأسهم
(4,964)	(5,014)	29 دخل الفوائد
31,494	8,525	حصة الهيئة من أرباح الشركات الزميلة والمشروع المشترك
(10,916)	(153,308)	29 دخل إيجار الاستثمارات العقارية
(142,577)	20,383	مخصص انخفاض القيمة والشطب، صافي
(153,493)	(132,925)	التغير في صافي الموجودات قبل التغيرات في رأس المال العامل
		تغيرات في رأس المال العامل
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(164,187)	(108,949)	الأنشطة الاستثمارية
(91,356)	(52,007)	17 شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(58,150)	(9,071)	18 شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، صافي
(8)	(253)	19 شراء استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المطفأة
(12,869)	(15,944)	21 استثمار في مشروع مشترك
(1,304)	(792)	22 شراء استثمارات العقارية
159,727	215,686	شراء معدات وأثاث
92,507	-	مقبوضات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح
24,445	25,000	أو الخسارة
-	62,687	مقبوضات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل
40,778	46,842	18 الشامل الآخر، صافي
177,187	114,318	استحقاق أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
62,878	66,477	استحقاق أدوات دين بالتكلفة المطفأة ، صافي
5,406	4,677	ارباح أسهم مستلمة
235,054	348,671	الحركة في الودائع
		فوائد مستلمة
		دخل يتعلق باستثمارات عقارية
		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(75)	(75)	الأنشطة التمويلية
-	(230,000)	35 أرباح أسهم مدفوعة من قبل شركات تابعة لحصص غير مسيطرة
(75)	(230,075)	43 مبالغ محولة لحكومة مملكة البحرين
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
81,486	(14,329)	صافي التغير في النقد وما في حكمه
96,632	178,118	النقد وما في حكمه في 1 يناير
178,118	163,789	11 النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 45 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1. تقرير المنشأة

تأسست الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي ("الهيئة") في 1 مارس 2008 وفقاً لقانون رقم (3) لسنة 2008. تم تأسيس الهيئة عن طريق دمج الهيئة العامة لصندوق التقاعد ("صندوق التقاعد") والهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية (التأمينات الإجتماعية).

إن المكتب المسجل للهيئة هو ص.ب 5250، المنامة، مملكة البحرين.

تم تأسيس صندوق التقاعد بتاريخ 1 أكتوبر 1975 وفقاً لقانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975 وهو المسؤول عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمزايا الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع العام في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع العام.

تم تأسيس الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية بتاريخ 1 أكتوبر 1976 وفقاً للمرسوم الأميري رقم (24) لسنة 1976، وهي المسؤولة عن إدارة الأموال لتوفير المعاشات التقاعدية والمكافآت الأخرى ذات الصلة لموظفي القطاع الخاص في مملكة البحرين. هذا النظام هو نظام مزايا التقاعد المحددة والمشار إليه في البيانات المالية الموحدة كخطة القطاع الخاص. كما أنها المسؤولة عن إدارة نظام التأمين ضد التعطل وفقاً لقانون رقم (78) لسنة 2006.

سياسة التمويل

إن الهيئة هي المسؤولة عن إدارة خطط صناديق التقاعد والخطط المتعلقة الأخرى ذات الصلة للمشاركين. فيما يلي أدناه ملخص للخطط وترتيبات التمويل:

التغطية	القانون الواجب التطبيق	التمويل	الخطة
البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة	قانون التقاعد رقم (13) لسنة 1975	البحرينيين: <u>التقاعد</u> الموظف 6% أصحاب العمل 15%	القطاع العام
إصابة العمل		<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%	
غير البحرينيين:		غير البحرينيين: <u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%	
إصابة العمل			
البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة	المرسوم رقم (24) لسنة 1976	البحرينيين: <u>التقاعد</u> الموظفين 6% أصحاب العمل 9%	القطاع الخاص
إصابة العمل		<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%	
غير البحرينيين: إصابة العمل		غير البحرينيين: <u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%	



1. تقرير المنشأة (يتبع)

الخطة	التمويل	القانون الواجب التطبيق	التغطية
التعطل	البحرينيين وغير البحرينيين: الموظف 1% صاحب العمل 1% الحكومة 1%	المرسوم بقانون رقم (78) لسنة 2006	البحرينيين: الأشخاص العاطلين عن العمل
أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية (حتى ديسمبر 2018) *	<u>التقاعد</u> الموظف 10% صاحب العمل 20%	المرسوم رقم (32) لسنة 2009 المعدل بمرسوم بقانون رقم (45) لسنة 2018	البحرينيين: الشيخوخة والعجز والوفاة
	<u>إصابة العمل</u> أصحاب العمل 3%		البحرينيين: إصابة العمل

\* بتاريخ 25 سبتمبر 2018، تم إصدار مرسوم بقانون رقم 45 لسنة 2018 ليحل محل قانون رقم 32 لسنة 2009 وسيكون ساري المفعول ابتداء من دوران انعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس لأعضاء مجلسي الشورى والنواب، وأعضاء المجالس البلدية. وفقاً لذلك، أوقف صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية تحصيل مساهمات الأعضاء في 2019، ومع ذلك، فإن الهيئة مستمرة بدفع مزايي التقاعد للأعضاء والمستفيدين المؤهلين وفقاً للمرسوم بقانون رقم 45 لسنة 2018.

الشركات التابعة والزميلة

تشتمل البيانات المالية الموحدة نتائج الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (والتي تشمل صندوق القطاع العام وصندوق القطاع الخاص وصندوق التعطل وصندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب والبلدي) وشركاتها التابعة وشركاتها الزميلة المشار إليهم معاً "بالمجموعة". كما في 31 ديسمبر، يوجد لدى الهيئة حصص الملكية التالية:

إيضاح	بلد التأسيس	نسبة حصة الملكية	
		2018	2019
<b>الشركات التابعة</b>			
(أ)	البحرين	100.00%	100.00%
	البحرين	100.00%	100.00%
	البحرين	75.00%	75.00%
	البحرين	75.00%	75.00%
	البحرين	100.00%	100.00%
<b>الشركات الزميلة</b>			
(ج)	جزر الكايمن	50.00%	50.00%
	البحرين	25.74%	16.41%
	البحرين	32.14%	32.14%
	البحرين	31.87%	31.87%
	البحرين	26.28%	26.28%
(د)	البحرين	25.71%	26.40%
	البحرين	23.29%	23.29%
(هـ)	البحرين	100.00%	100.00%
	البحرين	100.00%	100.00%
	البحرين	75.00%	75.00%
	البحرين	75.00%	75.00%
	البحرين	100.00%	100.00%

1. تقرير المنشأة (يتبع)

(أ) شركة أملاك الهيئة العامة للتطوير ش.ش.و. لاحقاً لنهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، قرر مجلس إدارة المجموعة في اجتماعهم المنعقد بتاريخ 28 يناير 2020 والغاء مجلس إدارة شركة أملاك الهيئة العامة للتطوير ش.ش.و.، وتحويل إدارتها لشركة إدارة أصول ش.م.ب (مقفلة).

(ب) شركة قلالي للتطوير العقاري ذ.م.م. لاحقاً لنهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، قرر مجلس إدارة المجموعة في اجتماعهم المنعقد بتاريخ 14 إبريل 2020 وقف العمليات وتصفية شركة قلالي للتطوير العقاري ذ.م.م.

(ج) شركة حوار القابضة تمتلك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تأثيراً جوهرياً، أي القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لشركة حوار القابضة، ولكن لا تمتلك السيطرة أو السيطرة المشتركة على سياساتها. وبالتالي، فإن هذا الاستثمار يعتبر شركة زميلة للمجموعة.

(د) شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب. خلال السنة، تم تخفيض حصة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في شركة البحرين لمواقف السيارات ش.م.ب. إلى 16.41% (2018): 25.74%)، وبالتالي تم تحويل الاستثمار إلى استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. راجع إيضاح رقم (20).

(هـ) شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. لاحقاً لنهاية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وبتاريخ 11 مارس 2020، تم زيادة حصة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. إلى 35.64% من خلال الاستحواذ على حصص ملكية مساهمين آخرين في الشركة.

لقد تم اعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل مجلس إدارة الهيئة بتاريخ 8 سبتمبر 2020.

2. الوضع الإكتواري

قامت الهيئة بتعيين خبير إكتواري مستقل، لإجراء تقييم على خططها التقاعدية كما في 31 ديسمبر 2019، وذلك باستخدام طريقة الوحدة المقدرّة. تشير التقييمات التي تم إجرائها للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 إلى وجود التزامات إكتوارية غير ممولة. تعهدت حكومة مملكة البحرين بالوفاء بأي التزامات إكتوارية غير ممولة في المستقبل عندما يحين موعد استحقاقها.

تتطلب الطريقة المستخدمة لاحتساب القيمة الإكتوارية الحالية لمزايا التأمين المستحقة وفقاً لبنود وشروط الخطط في 31 ديسمبر 2019 بأن يتم احتساب الالتزامات الإكتوارية على أساس القيمة الحالية للمزايا المستحقة بتاريخ إجراء التقييم، مع الأخذ في الاعتبار الأجر النهائي للأعضاء الذين مازالوا في الخدمة. تم استخدام معدل خصم بنسبة 6% سنوياً (2018: 6% سنوياً)، بما يتفق مع العوائد الاستثمارية الطويلة الأجل المتوقعة للهيئة.

لقد بلغ العجز غير الممول للهيئة 14,479 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 14,379 مليون دينار بحريني). من أجل الحد من هذا العجز غير الممول، اتخذ مجلس إدارة الهيئة عدد من الإجراءات منها:

- (1) العمل على تنمية وتنويع الاستثمارات لتحقيق عائد مجز لدعم مصادر التمويل؛
  - (2) التوصية على زيادة الاشتراكات لتتناسب مع مزايا المعاشات التقاعدية المدفوعة؛ و
  - (3) التوصية بإجراء إصلاحات رئيسية لأنظمة التأمين الإجتماعي والتقاعد بما في ذلك زيادة الاشتراكات، سنوات الخدمة والحد الأدنى لسن التقاعد من أجل إستدامة الصناديق.
- فيما يلي الالتزامات الإكتوارية للهيئة في 31 ديسمبر:

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	القطاع الخاص	القطاع العام	2019
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
3,214	121	1,977	1,116	صافي موجودات الصناديق
(16,808) (885)	(122) -	(8,005) (436)	(8,681) (449)	الالتزامات الإكتوارية للصندوق: مكتسبة غير مكتسبة
(17,693)	(122)	(8,441)	(9,130)	مجموع الالتزامات الإكتوارية
(14,479)	(1)	(6,464)	(8,014)	الالتزامات الغير ممولة

2. الوضع الإكتواري (بتبع)

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	القطاع الخاص	القطاع العام
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
3,056	126	1,855	1,075
(16,077)	(116)	(7,292)	(8,669)
(1,358)	-	(826)	(532)
(17,435)	(116)	(8,118)	(9,201)
(14,379)	10	(6,263)	(8,126)

صافي موجودات الصناديق  
الالتزامات الإكتوارية للصندوق:  
مكتسبة  
غير مكتسبة  
مجموع الالتزامات الإكتوارية  
الالتزامات الغير مموله / (الممولة)

فيما يلي الحركة في الالتزامات الإكتوارية للهيئة للسنوات 2019 و 2018 كما هو مقدم من قبل الخبير الإكتواري:

المجموع	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	القطاع الخاص	القطاع العام	المرجع
مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	
17,435	116	8,118	9,201	الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير
1,024	7	479	538	أ الزيادة في تكلفة الفوائد
372	-	247	125	ب الزيادة في تكلفة الخدمة
(718)	(6)	(252)	(460)	ج المزايا المدفوعة
(420)	5	(151)	(274)	د التسوية الإكتوارية
17,693	122	8,441	9,130	الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر

2. الوضع الإكتواري (يتبع)

المرجع	2018	القطاع العام	القطاع الخاص	صندوق أعضاء مجلسي الشورى والنواب وأعضاء المجالس البلدية	المجموع
		مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني	مليون دينار بحريني
	الالتزامات الإكتوارية في 1 يناير	8,165	7,282	-	15,447
أ	الزيادة في تكلفة الفوائد	480	429	-	909
ب	الزيادة في تكلفة الخدمة	206	248	-	454
ج	المزايا المدفوعة	(311)	(245)	-	(556)
د	التسوية الإكتوارية	661	404	116	1,181
	الالتزامات الإكتوارية في 31 ديسمبر	9,201	8,118	116	17,435

شرح البنود المذكورة أعلاه التي تظهر التغيرات في الالتزامات الإكتوارية هي كالتالي:

(أ) الزيادة في تكلفة الفوائد

تمثل هذه تكلفة الفوائد المستحقة لمدة سنة واحدة على الالتزامات الإكتوارية كما في 31 ديسمبر 2019 والمحتسبة بمعدل 6% سنوياً (2018: 6% سنوياً).

(ب) الزيادة في تكلفة الخدمة

تمثل هذه تكلفة المزايا الإضافية المستحقة فيما يتعلق بسنة إضافية واحدة من الخدمة للموظفين المؤمن عليهم والمشمولين في نظام التقاعد من قبل الهيئة.

(ج) المزايا المدفوعة

يمثل هذا المبلغ انخفاض في الالتزامات الإكتوارية نتيجة للمبالغ المدفوعة للمستفيدين خلال السنة.

(د) التسوية الإكتوارية

تتعلق التسوية الإكتوارية بالتغير في التزامات المزايا المحددة نتيجة للتغيرات في القانون، وفي بيانات المشتركين في الصناديق بما في ذلك نمو متوسط الراتب، والسن عند التقاعد، وعدد المعالين، ومعدل العمر المتوقع، والفرضيات الأخرى.